٤ ـ الهستدروت أداة ضبط و«تسييس»: نظراً الى الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، التي سادت في القطاع العربي في اسرائيل بعد اقامة الدولة، وحاجة الاكثرية العظمى من السكان العرب الى الخدمات، ونظراً الى الدور الذي شغلته، وتشغله، الهستدروت في هذا المجال، فقد تحوّلت، منذ بداية سنوات الخمسين، الى واحد من أهمّ أجهزة التمييز ضد الاقلية العربية، وضبط سلوكها وتوجيهه الى مصلحة الحزب المسيطر فيها. فقد استغلّت الهستدروت امكاناتها، وقدراتها، وقدرتها على التحكّم بجزء كبير من الموارد المخصّصة للخدمات، وعلاقتها بالسلطة الحاكمة، في تنفيذ المهمّات التالية:

○ تعاونت الهستدروت مع جهاز الحكم العسكري، حتى الغائه في العام ١٩٦٦، في توزيع تصاريح العمل على الاشخاص الموالين للسلطة وحزب «العمل» (مباي آنذاك)؛ وكانت شريكة في توزيع «نِعَم» مادية بصورة منح للطلاب الجامعيين، مصدرها مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (من ريع الأوقاف الاسلامية)، وغيرها من المنح والمساعدات[١٦]، وكذلك تعيين الموالين في وظائف معيّنة، وخاصة في جهاز التعليم.

○ كانت الهستدروت، وما زالت، مسؤولة عن نشاطات، مهمتها ضمان الولاء للدولة وللحزب الحاكم في اسرائيل، بواسطة دفع مخصّصات لعملاء المخابرات (شين بيت) في القطاع العربي. وذكر بعض الباحثين ان الهستدروت تخصّص تمويلاً خاصاً لنشيطي المخابرات بين طلاب الجامعات ايضاً[١٧].

○ استعملت الهستدروت وسيلة قطع الخدمات عن فئات معيّنة، أو أشخاص معيّنين، كأسلوب للضغط على المعارضين لسياسة السلطة، خاصة قبيل المعارك الانتخابية.

○ أصدرت الهستدروت، لسنوات طويلة، جريدة «اليوم»، ثمّ جريدة «الانباء»، كوسيلتين اعلاميتين في خدمة السلطة، وبشكل خاص في خدمة حزب «العمل».

بواسطة تنفيذ هذه المهام تكون الهستدروت قد اندمجت في أجهزة الدولة، وعملت معها بتنسيق وانسجام تامّين، لـ «تسييس» العرب في اسرائيل، من خلال ضمان أصواتهم لصالح حزب «العمل»، و«ضبط» سلوكهم في جميع المجالات، وكذلك ابقاء القطاع العربي في وضع اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي متدنٍ، وحتى ضمان الفجوة القائمة بين الأكثرية والأقلية في اسرائيل. وتنسجم هذه المهمات، بالطبع، مع مهمّات الهستدروت الأخرى في ضمان السيطرة اليهودية على المصادر الاقتصادية، وعدم تطوّر قاعدة اقتصادية عربية.

قوانين الاستخدام والتمييز ضد العمّال العرب

للهستدروت دور هام، انْ لم يكن أهمّ دور، في سنّ قوانين العمل والاستخدام في اسرائيل. فمن المفروض، بصفتها نقابة العمّال، ان تشكّل مجموعة ضغط من أجل سنّ قوانين تكفل مصالح العمّال، وان تمارس الضغط لمنع سنّ قوانين ضد مصالحهم، أو ضد القوانين التي تتضمّن تمييزاً موجّهاً ضد الفئات الضعيفة بينهم. كذلك من المفروض ان تضمن الهستدروت تطبيق هذه القوانين بالفعل، وليس بقاؤها حبراً على ورق.

عندما نتفحّص الدور الحقيقي الذي مارسته الهستدروت في هذا المجال، نجد انها وافقت